الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: مالية مؤسسة

التخصص: مالية مؤسسة

إجراءات تنفيذ النفقات العمومية

(دراسة حالة بلدية جامعة)

من إعداد الطالبات:

- **مقـدم بثينة**
- **قـدار الزهرة**

المؤطـر بالمؤسسة:

عيساني يونس

الأستاذ المشرف:

د/ ضيف الله محمد الهادي

السنة الجامعية: 2018/2017

مقـــــــــــــدمة

في ظل التنظيم الإداري الجزائري تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وعلى السلطات المحلية إعداد وتنفيذ ميزانيتها السنوية التي تختلف تماما عن ميزانية الدولة.

إلا أن هذه الجماعات الإقليمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند إعداد ميزانيتها كل التوجيهات الحكومية لإدراج بعض النفقات الضرورية التي تراها تتماشى و الخطة التنموية، لذلك يتضح جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي اوكلت للبلديات عبر الاصلاحات المستمرة ،وذلك في كافة المجلات المستمرة ،الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الإصلاحات الجارية، حيث أسندت لها مهمة إدارة المرافق الاقليمية للنهضة بمشاريع التنمية على المستوى الإقليمي مما يؤدي بها إلى تحمل نفقات هذا التسيير عن طريق البحث عن موارد كافية من أجل تحمل هذه الأعباء.

لذا فإن تنفيذ الميزانية العمومية للإدارة المحلية والسياسات التي تقترح لذلك، والنتائج التي تنتج عنها أحد العناصر القوية والمؤثرة في تشكيل الحالة التي يكون عليها الاقتصاد من نمو أو ركود، وذلك بما تنطوي عليه من إيرادات ونفقات عامة، ومالها من تأثير على كافة التغيرات الحاصلة في المجتمع.

❖ **حدود الدراسة:**

يتمثل الإطار المكاني الذي اخترناه لإجراء هذه الدراسة في بلدية جامعة حيث سنركز في دراستنا على مصلحة المالية والمحاسبة والمتكونة من ثلاث مكاتب: مكتب الأجور، مكتب متابعة الضرائب والرسوم والتحصيل، مكتب الميزانية وهو الهدف الرئيسي في هذه المصلحة وتقتصر الحدود الزمنية لها من الشهر مارس إلى ماي.

❖ **أهمية البحث :**

نعتبر الحديث عن تنفيذ النفقات جوهر العملية المالية، وبالتالي فإن للبلدية دور هام وفعال في تنفيذ ميزانياتها وإذ تعني الكثير من الاهتمام من قبل هيئاتها لذا ارتأينا دراسة هذا الموضوع نظر للدور الذي تلعبه.

❖ **أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز أهمية تنفيذ النفقات العمومية في البلدية.
- محاولة التعرف على دور بلدية جامعة في كيفية تنفيذ نفقاتها.
- التوصل الى مدى أهمية تنفيذ نفقات وأثرها على التنمية الإقليمية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

ويرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- أهمية البحث في المالية العامة.
- الميول الشخصي للبحث في مواضيع المالية العامة.
- موضوع تنفيذ النفقات العمومية من أهم الدراسات والموضوعات التي يبنى عليها المجتمع، فهي حتمية لابد منها لحماية الأموال العمومية.
- كما كان اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من دوافع ذاتية وأخرى علمية.
- طبيعة التخصص الذي كان مجال دراسة المالية والمحاسبة.

❖ **المنهج المستخدم:**

نعتمد من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث الساعي إلى تبيان إجراءات تنفيذ النفقات العمومية للسلطة التنفيذية، حيث نعتمد على المنهج الوصفي لوصف أهم المفاهيم المتعلقة بتنفيذ النفقات العمومية ودراسة الحالة الذي مكنتنا من التعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع، وكشف الأبعاد من خلال دراسة وتحليل مختلف الوثائق البيانات والمعطيات الفعلية، وهذا ما يجسد في نظرنا أحد دوافع دراسة هذا الموضوع المتمثل في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للمؤسسة إلى الميدان العلمي.

❖ **صعوبات البحث:**

- التطور والتغير المستمر في قوانين المالية.
- عدم وجود مراجع خاصة بالجماعات الإقليمية، ماعدا المراسيم التنفيذية والقوانين.
- عدم وجود مراجع فيما يخص المحاسب العمومي والآمر بالصرف ماعدا المراسيم التنفيذية والقوانين.

❖ **تقسيمات البحث:**

في دراستنا لهذا الموضوع قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وآخر تطبيقي، حيث تعرفنا في هذا الأخير على دراسة حالة بلدية جامعة، وفيما يلي عرض لمختلف هذه الفصول وما تناولته:

الفصل الأول: ويشمل معرفة عامة حول بلدية جامعة، والذي أظهرنا فيه:

أولا: تعريف البلدية وقانونها.

ثانيا: نشأة بلدية جامعة.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبلدية جامعة.

رابعا: التعريف بمصلحة الشؤون الاقتصادية والمالية.

خامسا: علاقة بلدية جامعة بالمحيط الخارجي.

الفصل الثاني: إجراءات تنفيذ النفقات العمومية لبلدية جامعة، ويشمل:

أولا: مفاهيم أساسية حول النفقات العمومية.

ثانيا: تنفيذ النفقات العمومية.

تمهيد:

إن التنظيم الإداري في أي دولة يقوم على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لا مركزية، وقد انتهجت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال سياسة تنموية شملت جميع المجالات، ولأجل ذلك قامت بتوزيع الأعباء والمسؤوليات بين السلطة المركزية والبلديات وذلك لتفادي العراقيل البيروقراطية من جهة وإشراك المواطنين في تسيير أمورهم من جهة أخرى وبظهور التنظيم الإداري للبلديات أصبحت هذه الأخيرة تهتم بمجال التنمية.

وأهم مقومات هذه التعديلات هو اعترافها بالشخصية المعنوية للبلديات وباستقلالها المالي، والذي يتجسد أساسا في صلاحياتها في إعداد وتنفيذ ميزانيتها السنوية بصورة مستقلة، والتي تمكنها من تغطية نفقاتها بنفسها وتحملها كل المسؤوليات النى تخص تسيير شؤونها.

كل مستوى من هذه المستويات له دور ومسؤوليات محددة واقرب بالفصل بين هذه المستويات ليس فقط في المهام بل في السلطات التي تتبعها الأعوان المكلفة بالتنفيذ. وهذا حسب قواعد المحاسبة العمومية التي تنظم سيرورة الميزانية،.ورغم ذلك تساهم الدولة من ميزانيتها العامة في تسيير البلديات، ولتوضيح ذلك أكثر سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

أولا: تعريف البلدية.

ثانيا:نشأة بلدية جامعة.

ثالثا:الهيكل التنظيمي لبلدية جامعة.

رابعا: التعريف بمصلحة الشؤون الإدارية، المالية و الاقتصادية.

خامسا:علاقة بلدية جامعة بالمحيط الخارجي.

أولا: تعريف البلدية.

تعرف البلدية على أنها: جماعة إقليمية سياسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها إقليم ومركز واسم وهي مكان لممارسة المواطنة كما تشكل فاعلا محوريا في تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، العمومية والجوارية، يقوم بإدارتها مجلس منتخب[1] .

والبلدية هيئة إدارية لا مركزية اقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية العامة في النظام الإداري الجزائري، والمجلس الشعبي البلدي هيئة يعبر عن ارادة البلدية .

كما تعرف على أنها "إدارة ذات صفة عامة وشخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري ،ولها أن تمتلك نقل الهبات وتشتري وتبيع العقود، تتفاوض أمام المحاكم وذلك وفقا لأحكام قانون " المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية ، ويتم تغيير اسم البلدية أو تعيين مقرها أو تحويله بموجب مرسوم يتخذ بناءا على تقرير وزير الداخلية وباقتراح من المجس الشعبي البلدي وبعد استطلاع الوالي.[2]

ثانيا: نشأة بلدية جامعة.

تعود نشأة بلدية جامعة مند عهد الاستعمار الفرنسي خلال سنة 1958 تحت إشراف مجلس بلدي ورئيس بلدية فرنسي يدعى لالو بيير. وفي إطار مشروع قسنطينة الذي جاء به الجنرال السفاح ديغول تم تصنيف جامعة الى بلدية ، تضم القرى التالية (وغلانة، مازر، الزاوية، سيدي يحي، تقديدين، سيدي عمران، تمرنة الجديدة، تمرنة القديمة، تندلة، البارد، أولاد مولات (المرارة)، قرية جامعة القديمة)، أحياء المدينة انادك حي الباطوار (الدبح القديم)،حي الرملاية (الجناح الأخضر)، حي البليدة، حي السوق.

في سنة 1960م وضعت البلدية حنفية للماء في كل حي، وفي سنة1961 م، تم ايصال خط الكهرباء من تقرت إلى جامعة، حيث جرى حفل انطلاق الإنارة يوم 06 فيفري 1961 أمام مقر مدرسة رحماني أم الخير حاليا، وبحضور رئيس البلدية "بيير لالو" بعد صلاة العشاء على إنارة تقليدية (كانكي) والذي استهل كلامه بكلمة "الجينيرال سيضيء جامعة"وانطلقت الإنارة في جامعة.

لكن بعد الاستقلال أشرف عليها مجلس بلدي جزائري، وكان أول رئيس بلدية هو المرحوم المجاهد *محمد بسرة، وكانت إداريا لولاية الواحات وبعد التقسيم الاداري لسنة 1974 تحولت لولاية بسكرة بعدها إلى ولاية الوادي بعد التقسيم الإداري لسنة 1984.

[1] الجريدة الرسمية، الميثاق الوطني، 1986، ص 175

[2] عادل حسين، مصطفى زهير، ص479

تقع بلدية جامعة في الناحية الغربية لمقر والولاية يحدها شمالا بلدية تندلة وجنوبا بلدية سيدي عمران وغربا بلدية المرارة وشرقا بلدية الرقيبة، تبلغ مساحتها 780 كيلومتر مربع، وهي دائرة لأربع بلديات (سيدي عمران ،تندلة، المرارة، الرقيبة)،حيث يبلغ عدد سكانها حوالي51783 نسمة (إحصائيات 2008) وهي مصنفة في الدرجة الثانية حسب عدد السكان، ثم جاء التقسيم الإداري الجديد لسنة 2016 وأصبحت تابعة لولاية المغير.[3]

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبلدية جامعة.

الهيكل التنظيمي في البلدية هو التنظيم السلمي للمهام التي ترتكز عليها ويعتبر همزة وصل بين الشعب والهيئات المختلفة قصد تلبية حاجيات المواطنين لكونها تخدم مصالح شعبية بحتة ونظرا لتزايد أهميتها اعتمدت البلدية على هيكلة سلمية تتماشى مع الوضع الاجتماعي، لدا هيكلت إلى أربع مديريات وكل مديرية مقسمة إلى مصالح ومكاتب، والهيكل التنظيمي والإداري يمثل من خلال المخطط التالي الذي سنتطرق لشرحه بالترتيب كما هو مبين في المخطط التالي:

[3] الكتابة العامة

أ) المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة : يتم تعيينه هو وأعضائه من طرف الشعب أي هو المجلس المنتخب إذ يعمل على تحمل كل المسؤوليات المقررة لهذه البلدية وتنفيذ القرارات وتمثل البلدية في جميع أعمالها الإدارية والمدنية وفقا للأشكال والشروط المنصوص عليه في القوانين والتنظيمات المعمول بها. ومن مهامه ابرام عقود اقتناء الأملاك وعقود بيعها وقبول الهبات والصفقات والإيجارات.[4]

ب) الأمين العام : هو بمثابة العمود الفقري للبلدية والعنصر الفعال في إدارة أعمالها داخل البلدية تحت إشراف سلطة الرئيس، ومن مهامه السهر على مراقبة وتنظيم المصالح الإدارية والتقنية.[5]

ج) مديرية التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية والثقافية : وتضم مصلحتين وكل مصلحة تتكون من مكاتب وإذ تهتم بقضايا البلدية المرفوعة لها أو ضدها سواء كانت إدارية أو جزئية ، استقبال ملفات الحج وبالجمعيات وملفات المسنين ... الخ [6]

د) مديرية التعمير وبناء الشبكات: وتضم ثلاثة مصالح وكل مصلحة تتكون من مكاتب، حيث تهتم بمتابعة التعمير على مستوى تراب البلدية و رخص البناء والهدم...الخ.

هـ) مديرية التجهيز و الاستثمار : وتضم مصلحة واحدة وعدة ورشات إذ تهتم هذه المصلحة بمتابعة حركات ممتلكات البلدية، العمل على مراقبة العتاد المتحرك، صيانته وإصلاحه، التكفل بأعمال الصيانة بالنسبة للمؤسسات التابعة للبلدية.

و) مديرية الشؤون الإدارية، المالية والاقتصادية: ويترأسها مدير المحاسبة والمالية وتتمثل مهامه في: الإشراف على جميع العمليات المحاسبية، تسيير مختلف مداخيل المؤسسة، مراقبة جميع أعمال موظفي هذه المصلحة، مراقبة و إمضاء الوثائق الخاصة بالمديرية...الخ[7].

رابعا: التعريف بمصلحة الشؤون الإدارية، المالية والاقتصادية.

مديرية الشؤون الإدارية، المالية والاقتصادية : ويترأسها مدير المحاسبة والمالية وتتمثل مهامه في : الإشراف على جميع العمليات المحاسبية، مراقبة جميع أعمال موظفي هذه المصلحة، حضور الاجتماعات كونه حلقة وصل بين مصلحتي الحاسبة والمالية وبين المصالح الأخرى، التنظيم والتنسيق بين مختلف مصالح المديرية، مراقبة وإمضاء الوثائق

[4] مديرية الجريدة الرسمية ،الأمانة العامة للحكومة، التشريعات الجديدة للتنظيم الإدارة المحلية للبلدية، 1990، المادة 59، 60 ،ص 18
[5] الكتابة العامة
[6] مديرية التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية والثقافية
[7] مديرية الشؤون الادارية والمالية والاقتصادية

الخاصة بالمديرية، إعداد الميزانية، السعي للحفاظ على العلاقات العامة مع البيئة الخارجية (البنوك، الضرائب ،الضمان الاجتماعي، الخزينة) وتنقسم إلى أربعة مصالح:

1- **مصلحة المستخدمين والتكوين:** وهي المصلحة التي تتكون من: مكتب تسيير الموظفين والذي يتفرع إلى فـــرع تنظيم المسابقات والامتحانات، مكتب الحركة والتكوين والذي يتفرع إلى تسيير العمال المتعاقدين.

2- **مصلحة الدراسات والنشاط الاقتصادي:** وهي المصلحة التي تتكون من مكتبين مكتب تسيير ممتلكات البلدية، مكتب الدارسات والحركة والتخطيط.

3- **مصلحة الشؤون الفلاحية:** وهي المصلحة التي تتكون من مكتبين مكتب السكن الريفي، مكتب الاستصلاح والري.

4**– مصلحة المالية والمحاسبة:** وهي المصلحة محل التربص، ذات طابع مالي يعبر عنه بلغة الأرقام والحسابات والتي تتكون من ثلاثة مكاتب، مكتب الأجور والذي يهتم بتسديد أجور العمال، إعداد كشف الراتب، انجاز شهادة عمل التعاقد، انجاز شهادة عمل التقاعد، مكتب متابعة الضرائب والرسوم والتحصيل والذي يهتم بتحصيل حقوق الأفراح والمحشر، تسديد الإيرادات للخزينة، مكتب الميزانية والذي كان الهدف الرئيسي في هذه المصلحة،مع العلم أنه ينقسم إلى فرعين، فرع التجهيز وفرع التسيير واللذان يكملان بعضهما البعض ويكمن دورها في:

– فرع التجهيز: تنفيذ الميزانية في شطر التجهيز، إعداد استمارة الأخذ بالحساب، استمارة العقود، إصدار حوالات الدفع، سجل الحوالات

– فرع التسيير: إعداد المشاريع، مراقبة الحوالات الخاصة بالمعوقين وكبار السن، متابعة ضبط الوثائق المالية منها الدفتر التفصيلي للمصاريف وتسديد فواتير الكهرباء والغاز والهاتف، تسديد مصاريف المهام التي يقوم بها الموظفين تسديد جميع ديون البلدية، إعداد الميزانية بأنواعها والحساب الإداري[8].

خامسا : علاقة بلدية جامعة بالمحيط الخارجي.

❖ **علاقة البلدية بالمراقبة المالية:** هي علاقة رقابية باعتبار أن مصالح المراقبة المالية تقوم على رقابة فنية على جميع المعاملات المالية للبلدية.

❖ **علاقة البلدية بالخزينة:** يعتبر أمين الخزينة محاسب عمومي للبلدية الذي يقوم على تحصيل الايرادات ودفع النفقات والمراقبة البعدية للعمليات المالية.

[8] مديرية الشؤون الادارية والمالية والاقتصادية

- **علاقة البلدية بمصلحة الضرائب:** علاقة تكاملية حيث هناك رسوم تقدرها الدولة، فعند قيام مصلحة الضرائب بجمعها تحصل البلدية على حصتها عن طريقها كاملة او نسبية.
- **علاقة البلدية بالمجتمع المدني:** تعتبر البلدية قاعدة الدولة على المستوى المدني ورغم أن القانون يسمح للبلدية تلقي الهبات من المجتمع إلا أنها لم تحصل على أي إعانة.

خلاصة الفصل:

لقد حظيت البلدية بأهمية خاصة من خلال التشريعات والقوانين الصادرة منذ الاستقلال لتمتعها بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تقرر نفقاتها و إراداتها وتدرج ضمن وثيقة محاسبة تسمى بالميزانية.

لهذا تطرقنا لهذا الفصل إلى دراسة حالة ميزانية البلدية من تعريفها وتقنياتها وشرح مفصل لجميع المصالح التي بها كما هناك بيان لعلاقتها بمحيطها الخارجي.

وبهدف توضيح دور البلدية في تحقيق التنمية على المستوى المحلي قمنا بدراسة تطبيقية تمثلت في بلدية جامعة كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة تقريبية حول واقع التنمية في البلدية من خلال إبراز مختلف البرامج والإنجازات التنموية في البلدية، حيث كانت الدراسة الميدانية التي قمنا بها في مصلحة الشؤون الإدارية والمالية والاقتصادية في قسمي التسيير والتجهيز تهدف إلى التعرف على ماهية النفقات العمومية وإجراءات تنفيذها، وهو ما سنتناوله في الفصل الثاني.

تمهيد:

بعدما تعرفنا في الجزء النظري على البلدية باعتبارها الجهة التي تقوم بالإنفاق على المستوى المحلي وجميع هياكلها وعلاقاتها بمحيطها الخارجي ونظرا لحساسية تنفيذ النفقات، وما تمثله من مبالغ ضخمة، تعكس بدورها السياسة المالية للدولة، وتوقفها بدرجة كبيرة على كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وحرصا على التنفيذ القانوني لها ولحماية المال العام طبقا للأهداف المسطرة من طرف الدولة، عمدت في هذا الإطار إلى وضع وسائل وإجراءات لتنفيذ هذه النفقات،.وبهدف معالجة الاشكالية التي يتناولها موضوعنا لقد تطرقنا في الجانب النظري لتعريف النفقات العمومية وتبيان تقسيماتها وقد تمت هذه الدراسة الميدانية من خلال تقديم بلدية جامعة وتشخيص الإجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ النفقات العمومية عند إعداد ميزانيتها معتمدين في ذلك على تحليل الوثائق لجميع البيانات لنتوصل إلى استخلاص النتائج،.ولقد تطرقنا في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

أولا: مفاهيم أساسية حول النفقات العمومية.

_ تعريف النفقات العمومية

_ تقسيمات النفقات العمومية

_ الرقابة على تنفيذ النفقات العمومية

ثانيا: تنفيذ النفقات العمومية

_ نسخة الاستشارة

_ بطاقة الالتزام

_ حوالة الدفع

أولا:مفاهيم أساسية حول النفقات العمومية.

1- تعريف النفقات العمومية: إن تعريف النفقات العمومية التي تنفقها الدولة مهمة لتميزها على غيرها من النفقات، ولقد تنوعت تعاريف النفقات العمومية حيث نذكرها فيما يلي:

❖ **تعريف النفقة لغة:** النفقة مشتقة من كلمة نفق، وهي تدل على انقطاع الشيء ونهايته، ومنه نفقت الدابة أي ماتت ونفق البيع أي راج، وذلك بأنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها ونقول أنفق الرجل أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة، ومن قوله تعالى " **قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا**" الإسراء (100) أي لأمسكتم خشية نفاذها فتصبحوا فقراء .[1]

❖ **تعريف النفقة اصطلاحا:** تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزنة الدولة، بواسطة إداراتها مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[2]

❖ **التعريف القانوني:** النفقة العمومية هي كل نفقة ترصد وتجاز في الموازنة، وهذا التعريف يبين لنا جانبا واحدا من جوانب النفقة العمومية، وهو جانب ظهورها في الموازنة العمومية.[3].

❖ **التعريف الاقتصادي:** تمثل النفقة العمومية مبلغ من المال نقدي كان أو اقتصادي يدرج في الموازنة العمومية للدولة، ويعتمد من طرف السلطة التشريعية، تهدف الدولة من ورائه إلى تحقيق المنفعة العامة.[4]

ويعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة.

ومن خلال التعاريف السابقة حول مفهوم النفقة العامة، نلاحظ أنها ترتكز على ثلاثة عناصر كلها لم تختلف فيما بينها، لذلك نستلخص أن للنفقة العامة ثلاثة أركان وهي: النفقة العامة مبلغ نقدي، صدور النفقة العامة من الدولة أو يقوم بها شخص عام، إن النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام .

---

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009، ص:122.

[2]- محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2008-2009)، ص: 11.

[3]- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن،2007، ص:50.

[4]- شعبان فرج، **الحكم الرشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة عامة الجزائر (2000/2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، (2011 – 2012)، ص:78.

أ. **النفقة العامة مبلغ من النقود:** لكي تحصل الدولة على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها يجب عليها إنفاق مبالغ نقدية، وبالتالي فإن كل ما تنفقه الدول سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج، أو المنح والإعانات والمساعدات بمختلف أشكالها، لكي يعد من قبيل النفقات العامة يجب أن يتخذ الصفة النقدية.

ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام يشكل المبلغ النقدي إلى[5]:

- انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما استوجب أن يكون التعامل بالنقود.
- يحتاج النفاق العام من أجل ضمان تنفيذ وتوجيه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلف من الرقابة البرلمانية والإدارية ،وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق العام في شكل نقدي.
- يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره، التهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال لهذه السلطات لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الأخر.
- يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، ذلك أن الدولة تحقق المساواة بين الأفراد في جباية لضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم[6].

ب. **النفقة يقوم بها شخص عام:** نقول على النفقة بأنها عامة إذا كان الشخص القائم بالإنفاق شخص عام كالدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري تعتبر توفر ركن الهيئة العامة المصدرة للنفقات ضرورياً، حتى تنعت هذه الأخيرة بوصف العمومية

ولتحديد مصدر الإنفاق تسند الفكر الاقتصادي إلى معيارين[7]:

وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة، وعلى العكس من ذلك تعتبر نفقات عامة تلك التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن تكون هذه النفقات نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية(تصدر عن هيئات خاصة).

ولهذا يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة، بحيث يشمل كل النفقات التي يقوم بها

---

[5]- محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصادي الجزائري (2010/1991)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2013 – 2014)، ص:09.

[6]- حميد مقراني، **أثر الاتفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012/1988)** ، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير،(2014-2015)، ص ص:4-5.

[7]- محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2012/1970)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2013 – 2014)، ص:04.

القطاع العام، أي يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة والهيئات العامة القومية والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة، المشروعات العامة .

ج. **الغرض من النفقة العامة تحقيق نفع عام** : ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثمة تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد[8].

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب، ومن ثمة فيجب إن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.

إن الحاجات العامة يتطلب إشباعها تضم أفراد المجتمع، وذلك لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات كالدفاع مثلا، أو لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها كالتعليم والصحة .....الخ .

ومنه فإن في مثل هذه الحالات يتطلب على الدولة ضرورة إشباعها لها ينتج عن ذلك من تحقيق نفع عام، وتلعب فلسفة الدولة دوراً مهماً في تحديد الحاجات العامة وما يحقق إشباعها من منافع عامة[9].

ثانيا: تقسيمات النفقات العمومية :

يقصد بتقسيم النفقات العمومية ترتيبها ضمن فئات متشابهة وعرضها في شكل واضح يسهل دراستها، ومن الواضح أن هناك تقسيمات متعددة للنفقات العمومية، تبعاً للهدف الذي يراد تحقيقه والمتمثلة في:

1- **التقسيم الدوري للنفقات العمومية:** وتنقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية وهي:

- **النفقات العادية:** ويقصد بالنفقات العادية تلك التي تتصف بالدورية وتكرر سنوياً في موازنة الدولة كرواتب الموظفين ونفقات صيانة أملاك الدولة، إلا أنه يعني تكرار هذه النفقات أن تتكرر بنفس المقدار كل سنة بل يجوز أن يختلف مقدارها من سنة إلى أخرى[10].
- **النفقات غير العادية:** هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الدولة، قد تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة الأوبئة (التلقيح ضد الأمراض)، أو إصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، أو نفقات الحروب ونفقات إنشاء المشاريع العمومية الجديدة من البنية التحتية وهي ما يطلق عليها في الوقت الحالي نفقات التجهيز والتي تهدف إلى زيادة ثروة المجتمع.

---

[8]- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادت العامة، الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص:30.

[9]- محمود بيداري، **مرجع سابق**، ص:100.

[10]- سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2015، ص:27.

2- **التقسيم الوظيفي** : وتنقسم إلى نفقات إدارية ونفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية وهي:

- **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور الموظفين ومستلزمات الهيئات العمومية، بالإضافة إلى المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج وتنميتها[11].
- **النفقات الاجتماعية:** تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود، وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية، التعليمية، الترفيهية والضمان الاجتماعي[12].
- **النفقات الاقتصادية:** وهي نفقات لها أغراض اقتصادية، تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال وتسمى بالنفقات الاستثمارية، وتشكل النفقات الاقتصادية حجما كبيراً في الدول النامية لكونها تتعلق بإنشاء مرافق البنية التحتية والتي لا يستطيع الأفراد القيام بها لضخامتها[13].

3- **تقسيم النفقات من حيث السلطة القائمة بها:** وتنقسم إلى نفقات وطنية ونفقات محلية وهي:

- **النفقات الوطنية (المركزية):** هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء، الأمن.
- **النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات[14].

4- معيار التأثير في الدخل الوطني: وتنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية وهي:

- **النفقات الحقيقية:** وهي النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي والنفقات العامة، أي أن الدولة تخصص أموالها للحصول على السلع والخدمات اللازمة لخلق إنتاج جديد، كالنفقات المخصصة للدفاع، التعليم، القضاء ونفقات أخرى تصرف لسير المرافق العامة، كالرواتب التي تدفع لموظفي الدولة مقابل قيامهم بوظائفهم في كافة الحالات.
- **النفقات التحويلية:** وهي النفقات التي لا تحصل على سلع وخدمات مقابل إنفاقها، أي تحول من طبقة اجتماعية إلى أخرى فهي لا تحقق زيادة في القوة الشرائية في الدخل القومي، بل تحول القوة الشرائية بين الإدارة والجماعات من طبقة لأخرى وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاث أنواع، هي[15]

---

[11]- راضية دنان، **ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر (2014/1990)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (2015 – 2016)، ص:15.

[12]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص:135.

[13]- محمود بيداري، **مرجع سابق**، ص:19.

[14]- محمد زكاري، **مرجع سابق**، ص:9.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وهي النفقات التي تمنح لرفع مستوى معيشة بعض الأفراد والطبقات الاجتماعية مثل مخصصات الزوجية، الأطفال، إعانات المريض، العجز، البطالة والرعاية الاجتماعية للمرأة.
- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية وبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض نفقات الإنتاج وتصريف المنتجات بأثمان منخفضة.
- **النفقات التحولية المالية:** وهي النفقات المخصصة لسداد الدين العام وفوائده أو الأموال المخصصة لشراء السندات الحكومية.

[15]- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015، ص ص:37-38.

ثانيا : إجراءات تنفيذ النفقات

- **دراسة نفقة التجهيز العمومية :**

ولفهم ميزانية التجهيز لبلدية جامعة وكيفية تسييرها اخذنا الحالة العملية الخاصة بإقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الالي في إطار عصرنة الإدارة (مقر البلدية)، والمسندة لفطيمة غول –مكتبة ووراقة تجهيزات إدارية ومدرسية وعتاد إعلام الي ومعدات المهاتفة –، وقمنا بدراستها وتتبعنا جميع الخطوات التي مرت بها العملية من الجانب الاداري و المحاسبي وهي كالتالي :

1/ الجانب الاداري : ويتم على مستوى مكتب التجهيز بالبلدية عبر الخطوات التالية :

ا/ الإعلان عن فتح استشارة : وهي اعلان قام به رئيس البلدي المجلس الشعبي لبلدية جامعة عن فتح استشارة بخصوص تجهيز المكاتب مع تحديد اجال ايداع العروض مثل ماهي موضحة في الشكل التالي :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة جامعة

بلدية جامعة

إعلان عن استشارة

يعلن رئيس المجلس البلدي لبلدية جامعة عن إجراء استشارة من أجل :

"تجهيز المكاتب"

(إقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الآلي في إطار عصرنة الإدارة)

فعلى جميع المهتمين بهذه الاستشارة التقرب من مصالح البلدية **– مصلحة التجهيز-** لسحب دفتر الشروط، مقابل مبلغ قدره: **2.000.00 دج** على أن ترسل العروض إلى السيد : رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة في ظرف مغلق مبهم الهوية يحمل العبارة التالية استشارة :**(اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الآلي في إطار عصرنة الإدارة)**

لا يفتح إلا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض، ويحتوي على جميع الوثائق المذكورة في دفتر الشروط.

حدد آخر أجل لإيداع العروض يوم : / /2016 إبتداءا من الساعة 08صباحا

إلى غاية الساعة 12:00 على أن يتم فتح الأظرفة في جلسة علنية في نفس اليوم على الساعة 14:00.

جامعة في: / /2016

ب/ايداع ملف الترشح : والذي يحتوي على عنوان المتعامل ورقم هاتفه بالإضافة الى عنوانه وكل مايخصه .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة جامعة

بلدية جامعة

مصدر التمويل: ميزانية البلدية **2016**(تجهيز)

تسمية العملية :تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الالي في اطار عصرنة الإدارة)

ملف الترشح

مشروع :

تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الالي في اطار عصرنة الإدارة)

*عنوان المتعامل المتعاقد بدقة :.....

*رقم الهاتف الثابت :.....

*رقم الهاتف النقال :.....

*رقم الفاكس الخاص بالمتعامل المتعاقد ضروري جدا:.....

بلدية جامعة - العنوان:الطريق الوطني رقم 03 جامعة -ولاية الوادي

هـ: 032.15.62.34/ 032.15.62.35

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي
دائرة جامعة
بلدية جامعة

التصريح بالترشح

1/ تحديد المصلحة المتعاقدة:

تعيين المصلحة المتعاقدة: بلدية جامعة

2/ موضوع العقد :.....

.....

3/ موضوع الترشح:

قدم هذا التصريح بالترشح في إطار عقد مخصص :

☐ لا أو ☐ نعم

في حالة الإيجاب :

أذكر أرقام الحصص و كذا تسميتها:.....

.....

4/ تقديم المرشح أو المتعهد:

لقب واسم وجنسية وتاريخ و مكان ميلاد المعني الذي له الصفة للالتزام باسم الشركة عند إبرام العقد:

.....

.....، تصرف:

☐ باسمه ولحسابه

☐ باسم و لحساب الشركة التي يمثلها

4-1/ ☐ مرشح أو متعهد بمفرده:

تسمية الشركة:.....

العنوان و رقم الهاتف و رقم الفاكس والبريد الإلكتروني و رقم التعريف الإحصائي للمؤسسات الجزائرية ورقم D-U-N-S للمؤسسات الأجنبية:.....

.....

الشكل القانوني للشركة:.....

مبلغ رأسمال الشركة:.....

4-2/ ☐ مرشح أو متعهد عضو تجمع مؤقت لمؤسسات:

تجمع بالتشارك ☐ أو بالتضامن ☐

عدد أعضاء التجمع (بالأعداد و بالحروف):.....

تسمية التجمع:.....

ج/ تسليم دفاتر الشروط واستلام الاظرفة: وقد تقدم لاستلام دفتر الشروط التقني والمالي حيث يحتويان على البيانات التالية مثل ماهو موضح في النموذج التالي[16] :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة جامعة

بلدية جامعة

مصدر التمويل :**ميزانية البلدية (تجهيز)**

تسمية العملية :**تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الالي في اطار عصرنة الإدارة)**

دفـتر الـشروط التقنـي

مشروع :

تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الالي في اطار عصرنة الإدارة)

***عنوان المتعامل المتعاقد بدقة :**.....

***رقم الهاتف الثابت :**.....

***رقم الهاتف النقال :**.....

***رقم الفاكس الخاص بالمتعامل المتعاقد ضروري جدا :**.....

بلدية جامعة - العنوان:الطريق الوطني رقم 03 جامعة - ولاية الوادي

هـ :032.15.62.34 / 032.15.62.35

[16] نموذج دفتر الشروط ماخوذ من مكتب التجهيز لبلدية جامعة بتاريخ : 15افريل 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي

دائرة جامعة

بلدية جامعة

دفـتر الـشروط المالـي

مشروع :

تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الالي في اطار عصرنة الإدارة)

*عنوان المتعامل المتعاقد بدقة :.....

*رقم الهاتف الثابت :.....

*رقم الهاتف النقال :.....

*رقم الفاكس الخاص بالمتعامل المتعاقد ضروري جدا :.....

بلدية جامعة - العنوان:الطريق الوطني رقم 03 جامعة - ولاية الوادي

هـ :032.15.62.34 / 032.15.62.35

ج/جدول إرسال :حيث قام مكتب التجهيز بإرسال الإعلان عن الاستشارة إلى كافة البلديات بالولاية من اجل فتح المجال للحصول على العروض والمفاضلة بينها مثل النموذج التالي :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئيس المجلس الشعبي البلدي

لبلدية جامعة

إلى السادة :-رئيس دائرة جامعة، أمين الخزينة، المراقب المالي، رؤساء البلديات : سيدي عمران،تندلة، المرارة، المغير، الوادي، قمار، المقرن، الرباح، أمية ونسة، الرقيبة، البياضة، دبيلة، حاسي خليفة، كوينين، أم الطيور، سطيل، سيدي خليل،حساني عبد الكريم، تغزوت، الحمراية، ورماس، النخلة، العقلة، الطالب العربي، بن قشة، الطريفاوي، وادي العلندة، سيدي عون، دوار الماء

جـــــدول إرســـــال

تعيين الوثائق	العدد	الملاحظات
تجدون رفقة إرسالنا هدا : - إعلان عن استشارة من أجل : *تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الآلي في إطار عصرنة الإدارة)*	**01**	**للتعليق**

جامعة في:

رئيس المجلس الشعبي البلدي

إشعار بالاستلام

نحن .....نشهد بأننا استلمنا يوم .....

إعلان استشارة من أجل : * تجهيز المكاتب **(إقتناء تجهيزات مكتبية وعتاد الإعلام الآلي في إطار عصرنة الإدارة)***

الختم و الإمضاء

د/ تقييم العروض التقنية والمالية وإعطاء الأمر لبدأ التموين: تم تحديد تاريخ 2015/01/15 لتقييم العروض التقنية والمالية.

وقد اسفر تقييم العروض التقنية والمالية على اسناد عملية التموين فطيمة غول –مكتبة ووراقة تجهيزات إدارية ومدرسية وعتاد إعلام الي ومعدات المهاتفة –باعتبارها صاحبة اقل عرض مالي مقدر بقيمة 1997611,20دج مع إعطائها الأمر بالتموين وهذا نموذج لأمر بدأ التموين كما يلي[17] :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية الوادي
دائرة جامعة
بلدية جامعة

أمر بدء التموين

رقم :..... بتاريخ :.....

رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة

يأمر : فطيمة غول- مكتبة ووراقة تجهيزات إدارية و مدرسية وعتاد إعلام آلي و معدات المهاتفة-

بدء التموين المتعلق بمشروع: *** تجهيز المكاتب (اقتناء تجهيزات مكتبية و عتاد الإعلام الآلي في إطار عصرنة الإدارة)***

العقد رقم: / بتاريخ: / /2016

مدة التكوين: / يـــوم

تاريخ بداية التموين : .....

أمين المخزن **صاحب المشروع**

التبليغ

الممون: فطيمة غول- مكتبة ووراقة تجهيزات إدارية و مدرسية وعتاد إعلام آلي و معدات المهاتفة-

يعترف بأنه استلم يوم: ..... الأمر ببدء التموين رقم : ..... المؤرخ في:..... للعقد رقم :..... بتاريخ:.....

من طرف السيد: **رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية جامعة**

جامعة في :.....

الممون

[17] نموذج الأمر ببدء التموين مأخوذ من مكتب التجهيز لبلدية جامعة بتاريخ : 15 افريل 2016

هـ/ تسديد الوضعية:

مباشرة بعد تأشير بطاقة التزام الوضعية،يستطيع المحاسب إعداد حوالة الدفع الخاصة بها وإرسالها إلى الخزينة من اجل صرف المبلغ لصالح المكتبة ، وقد تم ذلك عن طريق حوالة الدفع رقم 950 بتاريخ 2015/01/18 بمبلغ 1997611,20 دج مثل ماهي موضحة في الشكل التالي.[18]

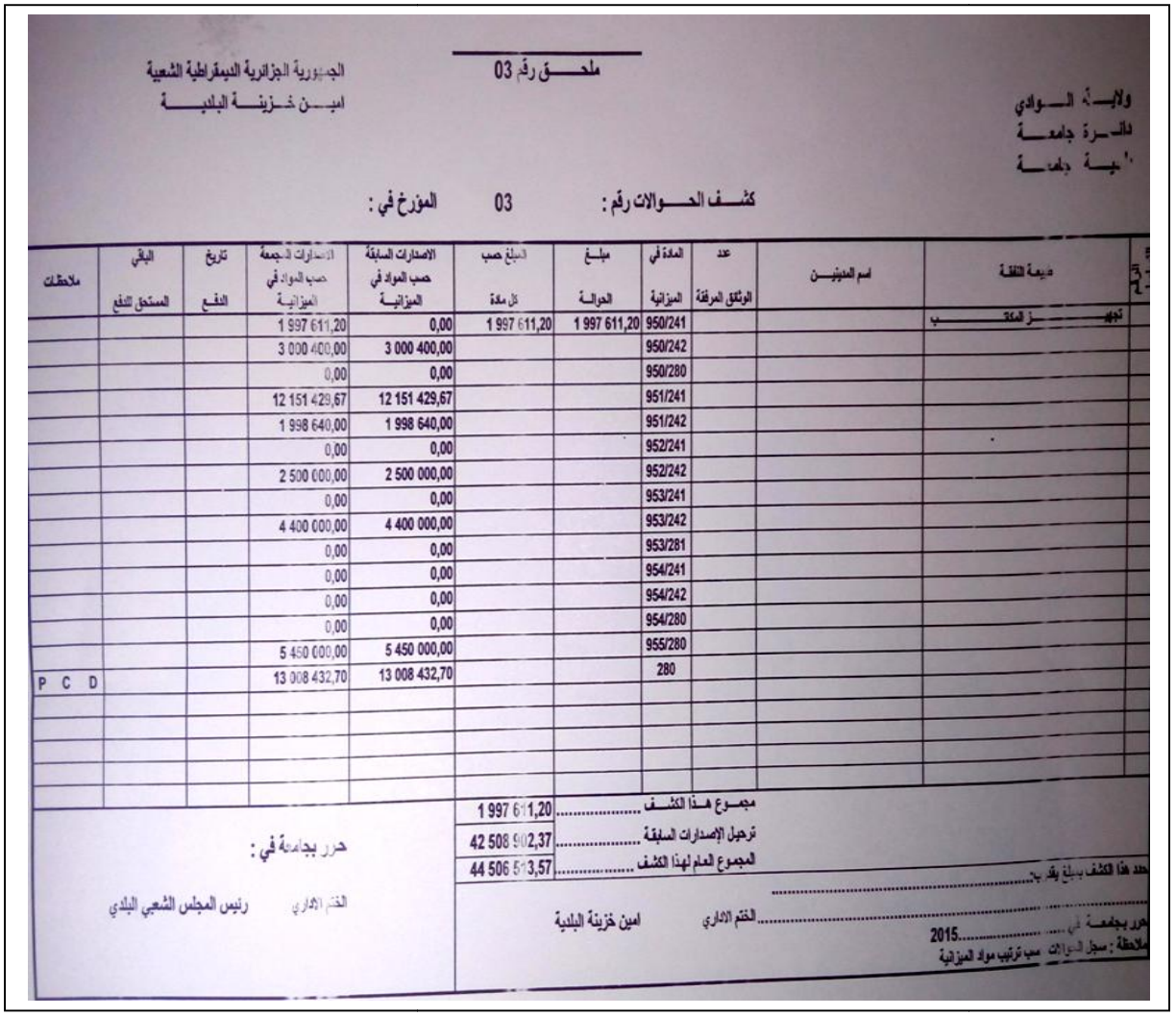

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
امين خزينة البلدية

ملحق رقم 03

ولاية الوادي
دائرة جامعة
بلدية جامعة

كشف الحوالات رقم : 03 المؤرخ في :

عدد الوثائق المرفقة	اسم المدينين	مديرية النفقة	المادة في الميزانية	مبلغ الحوالة	المبلغ حسب كل مادة	الاصدارات السابقة حسب المواد في الميزانية	الاصدارات المجمعة حسب المواد في الميزانية	تاريخ الدفع	الباقي المستحق للدفع	ملاحظات
		توجيه مركز المكتب	950/241	1 997 611,20	1 997 611,20	0,00	1 997 611,20			
			950/242			3 000 400,00	3 000 400,00			
			950/280			0,00	0,00			
			951/241			12 151 429,67	12 151 429,67			
			951/242			1 998 640,00	1 998 640,00			
			952/241			0,00	0,00			
			952/242			2 500 000,00	2 500 000,00			
			953/241			0,00	0,00			
			953/242			4 400 000,00	4 400 000,00			
			953/281			0,00	0,00			
			954/241			0,00	0,00			
			954/242			0,00	0,00			
			954/280			0,00	0,00			
			955/280			5 450 000,00	5 450 000,00			
			280			13 008 432,70	13 008 432,70			P C D

مجموع هذا الكشف 1 997 611,20
ترحيل الإصدارات السابقة 42 508 902,37
المجموع العام لهذا الكشف 44 506 513,57

حرر بجامعة في :

الختم الاداري رئيس المجلس الشعبي البلدي

الختم الاداري امين خزينة البلدية

حرر بجامعة في 2015

ملاحظة : سجل الحوالات حسب ترتيب مواد الميزانية

[18] / نسخة من الحوالة عن امين خزينة جامعة : 15 افريل 2017

بهذه الخطوات السالفة يكون الشق الاداري من الصفقة قد اكتمل وتسند بعدها المتابعة المالية والمحاسبية لمكتب المحاسبة .

2/الجانب المحاسبي : بعـد إعطاء الأمر ببدء التموين ، تبـدءا المكتبة بتنفيذ محتويـات العقد المبرم على ارض الواقع ،وتلتـزم بكل بنوده بما فيها اجال التسليم وتتلقـى مقابل ذلك حقوقهـا المادية

و/ استلام التجهيزات المكتبية: بعد استكمال الاجراءات المالية قامت المكتبة بتحرير وصل يدعى وصل الاستلام يتضمن الإمضاء و الختم مع ضمان توصيل التجهيزات الى مقر البلدية وبذلك تكون التجهيزات في خدمة البلدية وعلى اثر تحرير محضر الاستلام قد اكتملت اجراءات تنفيذ النفقات العمومية من حيث الجانب الإداري والمحاسبي ويحول إلى أرشيف المؤسسة .

خلاصـــــــــــــة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن تنفيذ النفقة العمومية في الجزائر تمر عبر مراحل أساسية منها الشق الإداري والشق المحاسبي حيث رأينا إن النفقة تبدأ بالإعلان عن الاستشارة مرورا بسحب دفاتر الشروط ثم اختيار العرض المناسب ومن ثم إعطاء الأمر بعملية التنفيذ.

أما الجانب المحاسبي فيعتمد على تنفيذ المؤسسة المختارة من طرف البلدية لالتزامها ثم مخالصتها عن طريق إعداد الحوالة وإرسالها إلى مصالح الخزينة العمومية وعند اكتمال المشروع يحرر محضر استلام مؤقت ثم نهائي.

بهذه المراحل تكون النفقة العمومية قد استكملت جميع مراحلها وأصبحت منفذة فعليا يمكن الاستفادة منها.

الخـــــــــاتمة العــامة:

على ضوء دراستنا لميزانية بلدية جامعة ونظرا لواقع تعايشنا معها خلال فترة التربص لمتابعة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية والذي يعتبر انشغال دائم للمؤسسة، وجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يستخدم كل الطرق والإجراءات الفعالة من أجل ترشيد استخدام النفقات وهذا بالاعتماد على مجموعة من الخطوات والإجراءات تضمن تنفيذ السليم والقانوني لها، باعتبار البلدية هي الأقرب إلى الشعب الذي يرغب في معرفة ما تقوم به لتلبية رغباته واحتياجاته .

بناءا على هذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما هي الإجراءات المتبعة لتنفيذ النفقات العمومية؟

❖ النتائج المتوصل إليها:

ومن أهم النتائج التي يمكن استنتاجها من هذا الموضوع ما يلي:

1- قواعد المحاسبة العمومية تهدف إلى ضمان تنفيذ النفقات بشكل عقلاني من طرف هيئات عمومية باعتبارها القاعدة الأساسية للدولة في جميع المجالات خاصة المالية التي تتكفل بها جهات مختصة في الجهاز التنفيذي الخاضعة لعملية الرقابة

2- تعد الجماعات المحلية أداة فعّالة لتسيير مصالحها وتنفيذ نفقاتها خلال الإطار الذي حدده القانون تحت رقابة هيئة مختصة لضمان شرعيتها ومصداقيتها بصورة صحيحة وفق إجراءات منظمة .

3- رفع الكفاءة المهنية له دور مهم في التنفيذ الجيّد بالنسبة للآمر بالصرف والمحاسب العمومي لأنهما المكلفان بالتسيير في إطار منظم.

❖ التوصيات والاقتراحات:

1- تبني إستراتيجية واضحة فيما يخص تنفيذ نفقات البلدية وهذا للوصول إلى تنمية شاملة.

2- لا يمكن تنفيذ النفقات العمومية لا بعد الدراسة العميقة.

3- ارتفاع مستويات التجمعات الإقليمية من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة.

❖ آفاق البحث:

لقد ارتكزت دراستنا في هذا البحث على تنفيذ النفقات العمومية للجماعات المحلية ومدى أثرها على التنمية وسعينا أن نقول بأن موضوعنا هذا هو جدير بالدراسة لما له من أهمية بالغة من طرف الأفراد وأصحاب مراكز وهيئات ذوي الخبرة، ولتكون هناك تنمية محلية لابد من التغيير كضرورة لمسايرة ومواكبة التحولات والتحديات وعليه:

- هل تحقيق التنمية المحلية الشاملة يتطلب تنمية بشرية؟
- ما مدى نجاعة الإجراءات المتبعة في تنفيذ النفقات العمومية للبلدية في ظل التطورات الجديدة الحاصلة؟

قائمة المحتويات

الإهـــــــــداء

الشكـــــــــر

قائمة المحتويات II-I

مقدمـــــــــة أ-ج

الفصل الأول: معرفـة عامــة حـــــول بلديـــــــــة جامعـــــــــــة

تمهيد .....**ص 2**

أولا: تعريف البلدية .....ص 3

ثانيا: نشأة بلدية جامعة ص3

ثالثا: الهيكل التنظيمي لبلدية جامعة ص4

رابعا: التعريف بمصلحة الشؤون الإدارية والمالية والاقتصادية.....ص7

خامسا: علاقة بلدية جامعة بالمحيط الخارجي ص8

خلاصة الفصل .....ص 9

الفصل الثاني : إجراءات تنفيذ النفقات العموميـــة لبلديـــــة جامعـــــة

تمهيد.....**ص** 11

أولا: مفاهيم أساسية حول النفقات العمومية.....ص12

ثانيا: تنفيذ النفقات العموميـة.....ص 17

خلاصة الفصل .....ص 25

الخاتمـــــــــة العامـة .....**ص** 26

قائمة المراجـــــــــــع .....**ص** 28

الملاحـــــــــــــــق

قائمـــــــــــــــة المراجـــــــــــــع

أ الكتب

01-عادل حسين ،مصطفى زهير ،الادارة العامة، بيروت النهضة العربية.

-02

قائمـــــــــــــــة المراجـــــــــــــع

أ) الكتب

01- سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، ،

02- سالم محمد الشوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2015

03- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادت العامة، الميزانية العامة)**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009يروت النهضة العربية.

04- طارق الحاج، **المالية العامة**، ط 1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2009

05- عادل حسين ،مصطفى زهير ،الادارة العامة،

06- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، ط 1، دار الحامد، عمان، الأردن،2007.

07- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، **المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2015

ب) الجرائد والمجلات

01-- الجريدة الرسمية ، الميثاق الوطني ،1986

02- مديرية الجريدة الرسمية ،الأمانة العامة للحكومة ، التشريعات الجديدة للتنظيم الإدارة المحلية ، 1990

ج) الرسائل والأطروحات

01- حمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2012/1970)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (2013 – 2014)،

02- راضية دنان، **ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر (2014/1990)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، (2015 – 2016)،

03- شعبان فرج، **الحكم الرشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة عامة الجزائر (2010/2000)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، (2011 – 2012

04- محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (2008-2009)،

05- محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصادي الجزائري (2010/1991)**، رسالة ماجستير، جامعة وهران،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، (2013 – 2014)،

06- ميد مقراني، **أثر الاتفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012/1988)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسير،(2014-2015)،

و) وثائق من البلدية

01- الكتابة العامة

02- مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية

03- مديرية التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية والثقافية